

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 674 له بالدين (إنك قد استوتو فيت المبلغ المذكور بعده أن صرت كفيلاً من الأصيل وقد أقررت على أخذك إياه) ورفع دعوى عليه وأثبتت إقراره بالبيضة فإذا دفع المذكور له هذه الدعوى فيكون قد خلاص منها . كذلك لو ادعى الدائن على مدينه بكذا قرشاً فدفع المدين دعواه بقبوله (قد أخذت هذا من كفيلي فإني بركم الكفالة) وأثبتت دفعه فالدائن يندفع عن الدعوى المذكورة (المجموعة الجديدة) (انظر المادة 1632) . وإذا طالب الطالب الكفيل بالمذكور به وكان كفيلاً بالأمر فلللكفيل أن يطالب إلى الأصيل أن يؤف في الطالب دينه ويطالب تخليصه من الطالب ما لم تكن للأصيل في ذمة الكفيل ما هو من جنس المذكور به فحينئذ ليس للأصيل ذلك بل يقع التقاص . لاحقة : تحتوي على مبحثين : المبحث الأول - في الإلادعاء على الكفيل بالمذكور به والأصيل غائب : 1 - إذا ادعى الطالب بالمذكور به قائلاً (إن هذا الشخص كفيلاً بديني على فإني بركم) وأثبتت هذا الدين وهذه الكفالة بالأمر فالأصل يحكم بالمبلغ المذوعى به على الكفيل الحاضر وعلى الأصيل الغائب معاً . وعلى ذلك فلللكفيل بدعاء على الصلاحية المذخولة له بمقتضى المادة (657) أن يرجع بعده تأديت المبلغ المذكور إلى الطالب على المذكور عنه بيدون حاجة إلى إعادة البيضة ; لأن الأصيل الغائب قد حكم عليه ضماً . أمّا إذا لم تكن الكفالة بالأمر المذكور عنه وادعى بالكفالة مع الدين وأثبتت هماً فلا يحكم إلا على الكفيل ولا يحكم على الغائب (التذويير ، والدور المذخور وردد المذخور) . المبحث الثاني - في اختلاف المذكور له ، والكفيل ، والمذكور عنه في المذكور به . لو ادعى المذكور له بعده أن كفل له

أَحَدُ دَيْنَهُ أَنْ الدَّيْنِ عَشْرُونَ جُنْدِيَّهَا وَأَقَرَّ الْمُكَفُولُ عَنْهُ
أَزَّهْ مِائَةِ رِيَالٍ وَالْكَفِيلُ بِأَزَّهْ خَمْسُونَ كَيْلَةً حِنْطَةً
فِي حَلِيفِ الْكَفِيلِ وَالْمُكَفُولُ عَنْهُ بِطَالِبِ الْمُكَفُولِ لَهُ فَإِنْ
حَلَفَا الْيَمِينَ ، بَرَرْنَا مِمَّا يَدَّعِي بِهِ الْمُكَفُولُ لَهُ ، وَإِذَا
حَلَفَ أَحَدُهُمَا وَنَكَلَ الثَّانِي فَالدَّيْنُ يَلْزِمُ الذَّاكِلَ وَاللَّذِي
حَلَفَ يَبْرَأُ مِنْهُ (الْهِنْدِيَّةُ فِي مَسَائِلِ شَتَّى مِنَ الْكَفَالَةِ) .
- * * * * - (الْمَادَّةُ 645) لَوْ كَفَلَ أَحَدُ الْمُتَبَالِغِ السَّتِي لَزِمَتْ
ذِمَّةُ الْكَفِيلِ بِالْمَالِ حَسَبَ كِفَالَتِهِ فَلِلدَّائِنِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ
شَاءَ مِنْهُمَا . وَهَذِهِ الْكَفَالَةُ صَحِيحَةٌ كَمَا مَرَّ فِي الْمَادَّةِ (626)
(وَلِلدَّائِنِ أَيْضًا عَلَى مَا جَاءَ فِي الْمَادَّةِ (644) أَنْ يُطَالِبَ
الْأَصِيلَ . كَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ هُمًا مَعًا ، وَعَلَايَهُ فَالدَّائِنُ
مُخَيَّرٌ ، فَإِنْ شَاءَ طَالِبَ الْأَصِيلَ وَإِنْ أَرَادَ طَالِبَ الْكَفِيلَ
الْأَوَّلَ ، وَإِنْ شَاءَ طَالِبَ الْكَفِيلَ أَوْ الْكَفِيلَ الثَّانِي .
وَإِذَا طَالِبَ أَحَدَهُمْ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ فِي مُطَالَبَةِ الْآخَرِ بَلْ
إِذَا أَدَّاهُ أَحَدُهُمْ بَرئَ الْآخَرُونَ .